

التعاطي الدولي مع الانتخابات العراقية المقبلة عام ٢٠١٨

أ.م.د رياض مهدي عبد الكاظم

م.د الاء طالب خلف

الملخص

شهد العراق عدة عمليات انتخابية منذ عام ٢٠٠٥ وما بعدها، تخللها الكثير من الخلل نتيجة حداثة التجربة والعوز التشريعي لتنظيم هذه العملية بشكل سليم ونزيه. وتنطلق اشكالية الدراسة من تخلل هذه التجربة على مدار العمليات الانتخابية السابقة صراعا وتنافساً محموماً لأجندات الدول الإقليمية والدولية بغية التأثير بمخرجاتها بما ينسجم ومصالحها، وتفترض الدراسة انه مع اقتراب موعد اجراء الانتخابات العراقية التشريعية والمحلية لعام ٢٠١٨ سينطلق التنافس واحيانا الصراع المحموم بين الدول مثل الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية وبريطانيا وغيرها لتأمين مصالحها وتنفيذ اجنداتها في العراق من خلال رسم خارطة سياسية جديدة تحقق مصالح كل طرف في الفترة المقبلة، بما تحمله المرحلة القادمة من صراع محموم في منطقة الشرق الاوسط على المستوى الاقليمي والدولي والذي يعد العراق نقطة الارتكاز فيه.

Summary

Iraq has seen several electoral processes since ٢٠٠٥ and beyond, with many flaws as a result of the recent experience and the legislative deficiency to organize this process in a sound and fair manner. The problematic nature of the study stems from the struggle and heated competition of regional and international countries' agendas in order to influence their outputs in accordance with their interests, The study assumes that with the upcoming Iraqi legislative and local elections of ٢٠١٨ will start competition and sometimes heated conflict between countries such as The United States, the Russian Federation, Britain and others to secure their interests and implement their agendas in Iraq Through the drawing of a new political map to achieve the interests of each party in the coming period, Including the next phase of frantic conflict in the Middle East region at the regional and international levels, of which Iraq is the focal point.

المقدمة:

بعد التغيير الذي حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بسقوط النظام السابق وتحول شكل النظام السياسي من نظام دكتاتوري الى نظام سياسي ديمقراطي تنتقل فيه السلطة بشكل سلمي من خلال اجراء الانتخابات التي يحق فيها التنافس بين الاحزاب السياسية الموجودة، وعليه تشكل الحكومات بناء على مخرجات العملية الانتخابية، شهد العراق عدة عمليات انتخابية منذ عام ٢٠٠٥ وما بعدها، تخللها الكثير من الخلل نتيجة حداثة التجربة والعوز التشريعي لتنظيم هذه العملية بشكل سليم ونزيه. وتنطلق اشكالية الدراسة من تخلل هذه التجربة على مدار العمليات الانتخابية السابقة صراعا وتنافساً محموماً لأجندات الدول الإقليمية والدولية بغية التأثير بمخرجاتها بما ينسجم ومصالحها، وكان للولايات المتحدة الامريكية الجانب الاكبر من هذا التأثير كونها دولة احتلال لغاية عام ٢٠١١، ولها ثقلها ونفوذها الفعلي بما تمتلكه من قوات عسكرية وقواعد وحضور على مختلف المستويات مع استمرار هذا النفوذ بشكل واخر بعد الانسحاب الكامل لجنودها. وعلى صعيد اخر كان لروسيا دورها وحضورها الفاعلين بشكل مباشر وغير مباشر في الساحة العراقية وما افرزته العملية الانتخابية بما يضمن مصالحها القديمة الجديدة في العراق والمنطقة، مع محدودية هذا الدور قياسا بالولايات المتحدة الامريكية. كما ان للمملكة المتحدة ايضا دور لا يمكن اغفاله في الشأن العراقي ولاسيما في الانتخابات السابقة وطريقة تشكيل حكومة الدكتور العبادي ونشاطها المقبل الذي سيزامن مع الاستحقاق الانتخابي القادم بما يتواءم ومصالحا في العراق والمنطقة.

وتفترض الدراسة انه مع اقتراب موعد اجراء الانتخابات العراقية التشريعية والمحلية لعام ٢٠١٨ سينطلق التنافس واحيانا الصراع المحموم بين الدول المذكورة وغيرها لتأمين مصالحها وتنفيذ اجنداتها في العراق من خلال رسم خارطة سياسية جديدة تحقق مصالح كل طرف في الفترة المقبلة، بما تحمله المرحلة القادمة من صراع محموم في منطقة الشرق الاوسط على المستوى الاقليمي والدولي والذي يعد العراق نقطة الارتكاز فيه.

من هنا سوف يتم تناول كيفية تعاطي كل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية والمملكة المتحدة مع الانتخابات العراقية السابقة، وما هي الاستراتيجيات والسياسات والادوار التي من الممكن ان توظفها هذه الدول للتأثير في نتائج الانتخابات المقبلة لضمان ان تكون مخرجاتها في صالحها، وذلك من خلال الاتي:

المبحث الاول: النفوذ الامريكي و التعاطي مع الانتخابات العراقية المقبلة لعام ٢٠١٨

تأرجحت السياسة الامريكية تجاه العراق بين التدخل العسكري المباشر كما حصل عام ٢٠٠٣، باحتلالها للعراق والابقاء على قواتها وقواعدها فيه، وبين فك الارتباط بشكل كامل والانسحاب بدون الابقاء على اي جندي امريكي كما حصل في عام ٢٠١١، واستمر هذا التآرجح بحسب التوجهات وتغير الاستراتيجيات المتبعة في العراق والمنطقة، الا ان ذلك لا ينفي ثبات المصالح والاهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية في العراق، كما لا ينفي استخدام الاخيرة لنفوذها في تكريس هذه المصالح، من خلال التأثير بشكل مباشر وغير مباشر وبكل الطرق والوسائل في مخرجات العملية الانتخابية التي تفرز الطبقة الحاكمة التي تحدد مصير العلاقة بين البلدين، ومع وصول الرئيس دونالد ترامب وعودة الولايات المتحدة بقوة الى العراق مع اقتراب الانتخابات التشريعية وانتخابات مجالس المحافظات في عام ٢٠١٨، لابد من تشخيص كيفية تعاطي الولايات المتحدة مع الانتخابات السابقة والانتخابات المقبلة وذلك من خلال ما يأتي:

المطلب الاول: التعاطي الامريكي مع الانتخابات السابقة:

كان للولايات المتحدة ادوارا متفاوتة في الانتخابات السابقة في الاعوام ٢٠٠٦، ٢٠١٠، ٢٠١٤، وذلك بحكم ما تمتلكه من نفوذ حينها، ففي انتخابات عام ٢٠٠٦ لعب السفير الامريكي زلماي خليل زاد دورا محوريا في اختيار ودعم المالكي بصفته مرشح الكتلة الاكبر ليصبح رئيس الوزراء، وهذا الدور نابع من ان الولايات المتحدة هي القوة الفعلية الحاكمة بوصفها دولة احتلال وتملك من القوة ما يمكنها من التدخل في شكل وجوه العملية الانتخابية ومخرجاتها، اما في انتخابات عام ٢٠١٠ فقد كانت الولايات المتحدة اقل حزما اذ انتظرت نتيجة المفاوضات التي لم يبرز منها أي بديل للمالكي، غير أنه من وجهة نظر خصوم المالكي، بدت واشنطن وكأنها تتخلى عن المعارضة، بخلقها انطباعا دائما بأن الحكومة الأمريكية تدعمه بشكل ثابت لا يتأرجح^(١). وعلى صعيد اخر اثرت الكثير من الشبهات والاعتراضات الصريحة في بعض الاحيان من قبل الكثير من الاحزاب السياسية والشخصيات المهمة بالعملية الانتخابية فضلا عن منظمات المجتمع المدني حول دور بعثة الامم المتحدة (يونامي) في العراق ولاسيما مكتب المساعدة الانتخابية ومدى هيمنة الاجهزة المخبرانية ولاسيما للولايات المتحدة الامريكية على موظفيها وذلك للدور السلبي لبعض اعضاء البعثة في بعض القضايا ولاسيما السياسية منها، فعلى سبيل المثال ابدى البعض من السياسيين العراقيين قلقهم من الدور الذي قام به بعض اعضاء

البعثة العاملين مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في انتخابات عام ٢٠١٠، وبالتحديد في ما يخص مسألة المبعدين عن الانتخابات بسبب قانون المساءلة والعدالة، إذ عارضت السيدة (ساندرا ميتشل) تطبيق هذا القانون مما أدى إلى أن تتهم البعثة وبعض شخوصها بعدم الحيادية وبالانحياز إلى طرف على حساب الأطراف الأخرى. كما ثارت الشكوك حول آلية اختيار الموظفين العاملين في البعثة ومدى حياديتهم واستقلالهم بالعمل، فبالرغم من عدم التثبت من هذه القضية إلا أن احتمال ارتباط بعض الموظفين بأجهزة مخابراتية دولية، سواء للموساد الإسرائيلي أو إلى (CIA) الأمريكية، أو غيرها كان أمر مدار جدل، وعلى سبيل المثال تم اعتماد برنامج الكروني للعد والفرز في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠، ولم يطلع على آلية عمله وتقنية استخدامه إلا أشخاص معدودين من المفوضية ومن البعثة، وهو ما أثار غضب بعض الكتل التي شككت بالأرقام الناتجة، وما يفهم من هذه العملية هو أن هنالك مخطط معد يقضي بعدم فوز أي كتلة بفارق كبير، ومن ثم إبقاء الجميع بحاجة الجميع، لتستمر حالة المحاصصة ويبقى العراق بلد ضعيف وعرضة لخطر التفقت والتقسيم(٢).

أما انتخابات عام ٢٠١٤ فإن حالها كان مختلفا عما سبق، وذلك بسبب اختلاف النفوذ الأمريكي في العراق، إذ انسحبت القوات الأمريكية بشكل كامل من العراق عام ٢٠١١، وفقا لاتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٨(٣)، إلا أن النفوذ السياسي بقي مستمرا، فبالرغم من انسحاب القوات الأمريكية إلا أن دور السفارة الأمريكية بتعداد موظفيها الهائل الذي شكل سابقة في التمثيل الدبلوماسي، إذ أكد المتحدث باسم السفارة الأمريكية في العراق مايكل مكليان أن عدد موظفي سفارة بلاده يقارب الخمسة عشر ألف موظف وبنيات ومساحات شاسعة في المنطقة الخضراء(٤)، وهو ما يعني استمرار النفوذ وقدرة التأثير في مجريات الأحداث، وهو ما حصل فعلا في انتخابات عام ٢٠١٤، فبينما يرسخ مقاتلو تنظيم داعش الإرهابي قبضتهم على غرب العراق ويعلنون خلافة إسلامية ويهددون بحرب أهلية جديدة طالبت واشنطن مجددا بأن يشكل قادة العراق حكومة شاملة تضم الأقليتين السنية والكردية، إذ فازت كتلة المالكي بفارق عدد المقاعد، إلا أن النفوذ الأمريكي كان واضحا بمنع حصوله على ولاية ثالثة كرئيس للوزراء وذلك لعلاقته الوطيدة مع إيران ومن خلفها روسيا، مستغلة الرفض الحاصل من أطراف شيعية مثل التيار الصدري فضلا عن الاكراذ والسنة. ويذكر في هذا الصدد كين بولاك المسؤول السابق في البيت الأبيض والمخابرات المركزية الأمريكية وخبير الشؤون العراقية (أعتقد أنه-أي المالكي- يجد صعوبة بالغة في كشف أغوارنا لأننا نأتي أموراً كثيرة لا تبدو له متسقة، أظن أنه يرانا مبعث إحباط شديد ووجد صعوبة بالغة في معرفة ما يدور بخلدنا)، وذكر بولاك الذي التقى المالكي وأطلع المسؤولين الأمريكيين في وقت لاحق على نتائج زيارته أن رئيس الوزراء العراقي بدأ منشغلا تماما بفكرة تهميش معارضييه السياسيين بعد انتخابات نيسان ٢٠١٤، وقال إن المالكي لم يبد اهتماما يذكر بالمصالحة أو التنمية الاقتصادية(٥).

كما تجدر الإشارة أن القوى السياسية مع كل انتخابات تبدأ حراك مكوكي لاستجداء الدعم من القوى الخارجية الإقليمية والدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة لدعم فرصها أثناء تشكيل الحكومة، وهو ما ساعد واشنطن على تمرير اجنداتنا وفرض إملاءاتها باستغلال هذا السلوك.

المطلب الثاني: التعاطي الأمريكي مع انتخابات عام ٢٠١٨:

ان المتابع للمتغيرات الحاكمة في المنطقة والعراق مع وصول ترامب للسلطة يلاحظ التغير الكبير في توجهات السياسة الخارجية الامريكية حيال المنطقة عموما والعراق خصوصا، اذ اصبحت منطقة الشرق الاوسط من اولويات الاستراتيجية الامريكية من جديد، والعراق محور هذا التوجه، ويمكن تحديد ابرز النقاط التي تعمل الولايات المتحدة على تنفيذها لضمان اجراء الانتخابات بما يتواءم والمصالح الامريكية في الفترة القادمة وهي:

اولا: تعزيز التواجد الامريكي في العراق من خلال التحالف الدولي:

اذ بادرت الولايات المتحدة الى تعزيز قيادتها للتحالف الدولي الذي شكلته مع احتلال تنظيم داعش لأجزاء من سوريا والعراق والذي يتكون من (٦٨) دولة لغرض محاربة وانهاء تنظيم داعش الارهابي ، وقد اكد هذا التحالف تضامنه مع العراق وساهم في جميع معارك التحرير التي خاضتها القوات الحكومية العراقية مع فصائل الحشد الشعبي، كما ان هنالك دعوات من مراكز قريبة من صناعات القرار في الولايات المتحدة تدعو الى ان يتم تمديد عمل هذا التحالف لسنتين مقبلتين لضمان استقرار العراق والمنطقة^(١) -كما يدعون-، الا ان الهدف الاساس -بحسب تقدير الباحث- هو لضمان مواجهة الاطراف العراقية ولاسيما فصائل الحشد الشعبي التي يحسب ولائها لإيران في الفترة القادمة، وذلك لصعوبة قيام مواجهة بين هذه الفصائل مع التحالف الدولي الذي يضم مجموعة دول وليس الولايات المتحدة فقط، كما انه يمثل خطوة استباقية لمنع جهات تنتمي للحشد الشعبي من خوض الانتخابات ومن ثم ان تكون رقم في المشهد السياسي المقبل. ومن جهة اخرى تهدف الولايات المتحدة الى الحد من عدم الاستقرار الاقليمي الذي يشكله العراق للمنطقة بسبب وجود مساحات غير خاضعة للحكومة الاتحادية التي تشكل عمقا استراتيجيا للمتطرفين في البلدان المجاورة للعراق وسيما سوريا من جانب، ومن جانب اخر تمثل طرق امداد من خلال تصدير المقاتلين العراقيين من وسط العراق وجنوبه الى سوريا والذي تنظمه جهات عراقية لها علاقات وطيدة بايران مما يؤدي الى تفاقم الصراع في سوريا حسب وجهة نظر الولايات المتحدة^(٢).

كما ان التوجهات الجديدة لإدارة ترامب تعمل على استمرار تواجد قوات امريكية في العراق لتقديم المشورة العسكرية من خلال المستشارين العسكريين فضلا عن استمرار تدريب القوات العسكرية، وهذه المهمة ستكون طويلة الامد حسب التصريحات الامريكية التي تذكر بان هنالك قبول عراقي بهذا الشأن من قبل حلفائها الاكراد والمكون السني وكذلك الحال بالنسبة للحكومة الحالية مع وجود رفض ومعارضة من بعض الاطراف الشيعية والحشد الشعبي، اذ ان هذا التوجه الامريكي يسعى الى مواجهة النفوذ الايراني على المشهد الامني في العراق بشكل عام^(٣).

ثانيا: دعم اجراء الانتخابات في موعدها المقرر ٢٠١٨:

اذ اعلنت سفارة الولايات المتحدة الامريكية في بغداد، دعم واشنطن للانتخابات العراقية المقرر اجراؤها في العام ٢٠١٨، فيما أشارت الى أن الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) ستساهم بمبلغ يصل الى ثلاثة ملايين دولار امريكي في صيغة مساعدات تقنية ومالية للحكومة العراقية. مبينة أن الوكالة ستقوم باشتراك شركاء من المجتمع المدني العراقي والمنظمات المحلية لدعم الرقابة على الانتخابات وتسجيل الناخبين والتواصل مع

الفئات المهمشة (٩). الا ان هذا الدعم لن يكون بدون مقابل، اذ تسعى الولايات المتحدة الى ربط هزيمة التطرف في العراق بشكل طويل الامد بالتغلب على فشل الدولة العراقية في كسب ثقة ودعم قطاعات واسعة من الشعب، وان ذلك سيشمل جهود الولايات المتحدة للمساعدة في صياغة اتفاق جديد لتقاسم السلطة والانتقال الى حكومة فاعلة (١٠)، وذلك بالطبع سيكون من خلال ايجاد حالة التوازن بين الكتل الفائزة واعادة السيناريوهات القديمة في الانتخابات السابقة اذ يبقى كل طرف بحاجة الطرف الاخر لتشكيل الحكومة ومن ثم تشكيل حكومة توافقية معتدلة، كما ان هنالك نوع من الدعم لرئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي للفوز في الانتخابات القادمة، اذ فسر تقرير صادر عن معهد بروكغز الامريكي اسباب دعم واشنطن لخطوات بغداد في نشر قواتها في محافظة كركوك والمناطق المختلف عليها وذلك لاعتماد الولايات المتحدة لاستراتيجية تقضي بمساعدة رئيس الوزراء حيدر العبادي على ترسيخ السلطة وكبح النفوذ الايراني (١١)، هذا من جانب، ومن جانب اخر هو وجود تيارات سياسية جديدة فضلا عن التيارات السياسية المعروفة بمعارضتها للنفوذ الايراني في العراق مثل القائمة العراقية بزعامة الدكتور اياد علاوي، والتيار الصدري بقيادة السيد مقتدى الصدر، وهو بالضد تماما من المشروع الذي يتبناه رئيس الوزراء السابق نوري المالكي المدعوم من ايران وروسيا في تبني مشروع الاغلبية السياسية (١٢). ويمكن القول انه ثمة ملامح عامة لعدد من المشروعات السياسية لبعض القوى والتكتلات الحزبية بدأت في الظهور على ساحة المشهد السياسي العراقي، والتي تستخدمها تلك القوى كبرامج للتسويق الانتخابي. نشير فيما يلي إلى أهم تلك الملامح لتتضح صورة الحراك السياسي الحالي وهي:

- مشروع التسوية السياسية، والذي يروجه رئيس التحالف الوطني السيد عمار الحكيم المستقيل من رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى، أحد مكونات التحالف الوطني، وهو المشروع الذي يستهدف تحقيق مصالحتات تاريخية بين مكونات الشعب العراقي السياسية والمذهبية، وإعادة بناء الثقة المفقودة بين مكونات المجتمع، وتحديدًا بين المكون الشيعي والمكونين السني والكردي.

- مشروع الأغلبية السياسية الخاص بتكتل دولة القانون الذي يترأسه نوري المالكي نائب رئيس الجمهورية، والذي يستهدف من خلاله حصر تداول العملية السياسية بين القوى الشيعية التقليدية، والحفاظ على تحالفاته مع القوى الدينية المتشددة منها، الأمر الذي يقضي على آلية التوافق التي جرى العمل بها سابقًا وكذلك منذ تولي حيدر العبادي رئاسة الحكومة في عام ٢٠١٤ وحتى الآن، ويعتمد الغالبية السياسية البرلمانية المأمول تحقيقها من جانب ائتلاف دولة القانون خلال الانتخابات القادمة.

- مشروع التيار الصدري المعنون باسم الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد، وهو على النقيض من مشروع المالكي، ويرفض السيد مقتدى الصدر وفقا لهذا المشروع نظام المحاصصة الطائفية ويطالب بحكومات غير حزبية، ويعارض عودة نوري المالكي إلى منصب رئيس الوزراء عبر الأغلبية السياسية الحزبية، التي يسعى الأخير للحفاظ على وجودها كألية لحسم القرارات البرلمانية، ويرى الصدر أن إقرار قانون جديد للانتخابات، وتشكيل مفوضية جديدة لها، من شأنه وضع حد لتطلعات المالكي وحلفائه داخل التحالف الشيعي للحصول على عدد كبير من مقاعد البرلمان خلال الانتخابات القادمة.

- مشروع الدولة المدنية وهو المشروع السياسي للكتلة الوطنية العراقية التي يترأسها الليبرالي إياد علاوي، ويطالب المشروع ببناء دولة عراقية مدنية علمانية تقوم على تحقيق العدالة والإصلاح، كما يدعو إلى تشكيل حكومات تكنوقراط بعيدا عن المحاصصة الحزبية، ويطالب بكسر سيطرة الأحزاب الدينية على السلطة.

- مشروع رئيس الوزراء حيدر العبادي، والذي يسعى إلى الاستمرار في السلطة عبر حسم نتيجة الانتخابات القادمة، التي من المحتمل أن يخوضها من خلال تحالف جديد خارج تحالف ائتلاف دولة القانون أو خارج التحالف الوطني. ويستند العبادي في ذلك إلى النجاحات التي حققتها حكومته في مواجهة تنظيم الدولة، على الرغم من تراجع ملفات داخلية مهمة كالمصالحة الوطنية، ومحاربة الفساد(*)، وتطبيق الإصلاحات السياسية والإدارية. كما يستند إلى دعم القوى الخارجية كالولايات المتحدة وبريطانيا، وهو الدعم الذي تنظر إليه طهران بعين الريبة والشك، مخافة أن يؤدي تقارب العبادي وواشنطن إلى الإضرار بخارطة النفوذ والسيطرة الإيرانية في العراق خلال ترتيبات مرحلة ما بعد داعش وما بعد الانتخابات القادمة.

- مشروع القوى السنية، والذي بدأ بتشكيل تحالف سني جديد لتمثيل المحافظات السنية المستعادة من سيطرة تنظيم الدولة تحت مسمى تحالف القوى الوطنية العراقية، قدمه رئيس البرلمان سليم الجبوري، ويسعى من خلال هذا التحالف إلى ضم معظم القوى والأحزاب السنية العراقية في مشروع سياسي جامع استعدادا لمرحلة ما بعد القضاء على تنظيم الدولة. يستهدف المشروع أيضا تجاوز سياسات الاحتقان الطائفي ومواجهة سياسات التغيير الديموغرافي التي تنتهجها بعض القوى الشيعية في بعض المحافظات السنية-كما يرون-. وقد جاء في بيان تأسيس التحالف السني الجديد أن مستقبل المحافظات السنية المحررة من داعش مرهون بمدى قدرة ذلك التحالف على التفاعل مع تحديات المرحلة الجديدة.

- مشروع عشائر غرب الأنبار، ويمثله تحالف لعدد من القوى السنية التي لم تشارك في التحالف السني السابق ذكره، ويقوم المشروع على وثيقة تستهدف ضمان السلم الأهلي بين مكونات المجتمع العراقي، وإعادة تأهيل أبناء العشائر السنية ودمجهم في الحشد العشائري، على أن يدمج الأخير في الجيش الوطني العراقي^(١٣).

ومن جانب آخر بينت الولايات المتحدة موقفا في أكثر من موقف حيال الحشد الشعبي الذي تعتبره جزءا من النفوذ الإيراني في العراق يجب حله أو تفكيكه، ومن ثم فإن أي محاولة من قبل الفصائل المكونة له في الاشتراك في الانتخابات المقبلة سيكون غير مرحب به، كما ستعمل الولايات المتحدة بكل الوسائل إلى منعه أو التقليل منه، وقد صرح وزير خارجية الولايات المتحدة ريكس تيلرسون في اللقاء الذي دار بين الملك سلمان والدكتور حيدر العبادي وبحضوره في المملكة العربية السعودية بالقول (حان الوقت لتعود الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران إلى ديارها)، وهو ما دعا رئيس الوزراء العبادي للدفاع عن الحشد الشعبي في لقائه مع وزير الخارجية الأمريكي الذي دار بعد يومين في بغداد^(١٤).

ثالثا: تشجيع إعادة العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي:

تتضمن التوجهات الجديدة للإدارة الأمريكية التركيز على إعادة العراق إلى امتداده العربي وتحسين العلاقات العراقية الخليجية وذلك لمواجهة النفوذ الإيراني داخل العراق وتحقيق نوع من التوازن، وبالفعل حصل ذلك إذ

يمكن عد عام ٢٠١٧ عام عودة العلاقة بين العراق والمملكة العربية السعودية نتيجة لعدد من الزيارات والاتفاقات المبرمة بين البلدين اذ عدت زيارة عادل الجبير وزير خارجية السعودية هي الاولى لمسؤول سعودي بهذا المستوى منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وذكر (فهد الناظر) الباحث في المجلس الوطني للعلاقات العربية الامريكية الزيارة في اطار انفتاح دبلوماسي مكثف للقيادة السعودية ولفت الى ان السعودية تعتبر العراق دولة مهمة في كل من العالمين العربي والاسلامي، والتعاون مع العراق في انتاج النفط مهم لاستقرار اسواق النفط، والقيادة السعودية اعربت عن دعم كبير لجهود الحكومة العراقية في طرد داعش(١٥). وفي حزيران زار رئيس الوزراء حيدر العبادي السعودية واجرى مباحثات مع الملك سلمان بن عبد العزيز واتفق البلدان على تأسيس مجلس تنسيقي للارتقاء بعلاقاتهما الى المستوى الاستراتيجي. كما التقى ولي العهد محمد بن سلمان بزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في تموز ٢٠١٧، في خطوة سعت فيها المملكة الى تعزيز نفوذها في العراق ومحاولة ايجاد توازن اقليمي مع ايران (١٦). وعلى صعيد اخر زار السيد مقتدى الصدر دولة الامارات العربية المتحدة، وقد اوليت هذه الزيارة اهتمام واسعا اذ ذكره صحيفة الخليج الاماراتية في افتتاحيتها إن (الجولة التي يقوم بها زعيم التيار الصدري في العراق مقتدى الصدر في المنطقة، وأخرها الزيارة التي التقى خلالها القيادة الرشيدة في الإمارات، تكتسب أهمية استثنائية، لأنها تؤسس لمرحلة جديدة من العلاقات التي تربط العراق بمحيطه الإقليمي والعربي، وترى الصحيفة أن الزيارة حملت إشارات مهمة تعكس الرغبة في إيجاد أرضية مشتركة لتفاهات حول الدور الذي يجب أن يلعبه العراق في المستقبل، وقد عكس الاهتمام الذي وجده مقتدى الصدر في الدولتين (السعودية والإمارات) رغبة في استثمار الانفتاح الذي يقوده تجاه أشقائه والتصورات التي يحملها لإعادة العراق إلى محيطه العربي والإسلامي، وتضيف الخليج أن بعض القوى الإقليمية ليست راضية عن أي تقارب بين العراق ومحيطه العربي، وستعمل بكل ما تملك على إفشاله(١٧)-والمقصود من ذلك ايران بطبيعة الحال-

رابعا: الدعم الاقتصادي وضمان استقرار تدفق النفط والغاز:

اذ افرزت السنوات الثلاث السابقة عجزا كبيرا في موازنة البلد التي كانت تعتمد بشكل شبه كامل على الواردات النفطية، وبعد الانخفاض في اسعار النفط واحتلال تنظيم داعش لمناطق من العراق وسيطرت اقوات البيشمركة التابعة لمسعود بارزاني على حقول نفط كركوك تدهور الوضع الاقتصادي للبلد، الا ان الولايات المتحدة تدعم وبشكل كبير برنامج الاصلاحات التي اطلقها رئيس الوزراء حيدر العبادي وساعدت الحكومة في مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي وحصل اتفاق مدته ثلاث سنوات والذي سيحصل العراق من خلاله على ما مجموعه (١٥,٦) مليار دولار.

ومن جانب اخر تعمل الولايات المتحدة على ضمان مصالحها المتمثلة باستمرار تدفق النفط العراقي في الاسواق العالمية الذي يصل الى (٤,٥) مليون برميل يوميا، وان تظل الاسعار مستقرة نسبيا، وذلك لان عدم استقراره يؤدي الى هزة في اسواق النفط التي من شأنها ان تضر بالاقتصاد العالمي، كما تعمل الولايات المتحدة على ان يقلل العراق اعتماده على واردات الغاز الايرانية وذلك من خلال مزيد من الاستثمارات في هذا المجال بحيث يمكن ان يكون العراق مصدرا كبيرا للبلدان التي تعاني نقص الغاز في المنطقة عن طريق تطوير

احتياطياته الكبيرة من الغاز غير المستغلة وكذلك استيعاب كميات كبيرة من الغاز المصاحب الذي يهدر الان^(٨)، وعليه تكرر التوجهات الجديدة لإدارة ترامب جهدها لدعم الحكومة الحالية وكذلك وصول حكومة جديدة منتخبة تعمل مع الولايات المتحدة كحليف استراتيجي على المدى الطويل قادر على دعم عراق قوي اقتصاديا، قادر على تحقيق الاستقرار الامني ضمن حدوده، ويتمتع بعلاقات جيدة مع جيرانه العرب، وقادر على تحجيم النفوذ الايراني فيه وفي المنطقة.

المبحث الثاني: الدور الروسي في التعاطي مع الانتخابات العراقية المقبلة لعام ٢٠١٨

عند الحديث عن الدور الروسي في الانتخابات العراقية المقبلة عام ٢٠١٨، لابد لنا من توضيح الدور التقليدي لروسيا في العراق، وما هي المصالح التي تعمل على تأمينها وضمان تحققها من خلال التأثير في رسم شكل الخارطة السياسية التي ستنجحها الانتخابات القادمة وسنتطرق لذلك من خلال ما يأتي:

المطلب الاول: السياسة الروسية تجاه العراق حتى انتخابات عام ٢٠١٤:

في تقرير نشر للدكتورة ايلين لوكو نشر على موقع مجلة فورن بوليسي اشارت فيه الى (ان روسيا كدولة عظمى أثار اهتمامها بالشرق الاوسط عدد كبير من الباحثين والمراقبين الذين تيقنوا ان المصالح العظمى لروسيا هي من تحدد هذا التدخل خاصة بعد ان استعملت جميع وسائلها الدبلوماسية والاقتصادية وحتى العسكرية في سبيل المحافظة على تلك المصالح ، وفي منطقة الخليج العربي تحديدا، والتي يحتل العراق فيها اهمية كبيرة بالنسبة لروسيا بسبب اهميته الاقتصادية كونه سوقا مهما للصادرات الروسية ولاسيما الاسلحة الروسية) ، وازافت لوكو ان (المصالح الروسية لم يقتصر وجودها في دول الخليج ، بل انتقلت بعد عام ٢٠٠٣ بالتحديد الى العراق ، والذي ارتبط مع روسيا الاتحادية بعلاقات استراتيجية)^(٩). اذ تعود العلاقات الروسية العراقية الى عقود طويلة ومرت بمراحل تعاون وخلاف على حد سواء، وقد سعى الرئيس بوتن لتوسيع النفوذ الروسي في العراق سواء قبل عام ٢٠٠٣ او بعده، اذ عمل على دعم العلاقات التجارية الروسية وتطويرها. وفي ديسمبر عام ٢٠٠٣ اخبر الرئيس بوتن وفدا عراقيا زائرا لروسيا انه على استعداد لشطب الديون الروسية المستحقة على بغداد وكانت (٨) مليار دولار، وازاف بوتن (نأمل بشدة في ان تبني روسيا علاقات طيبة مع القيادة الجديدة في العراق)، وقد ركزت روسيا بعدها على استعادة ما فقد ولم ينفذ من عقود في العراق، اذ اصبح الامر اكثر اهمية مع ارتفاع اسعار النفط^(١٠).

ان ما عزز من طبيعة السياسة الروسية الجديدة تجاه العراق هو موافقة روسيا في عام ٢٠٠٨ على توقيع اتفاق مع العراق يقضي بشطب الديون الروسية على الدولة العراقية والبالغ قيمتها (١٢,٩) مليار دولار، اذ تم شطب ٩٣% من قيمتها، وقد تزامن ذلك مع التوقيع على مذكرة التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني بين البلدين، التي مثلت أساسا قانونيا لاستئناف تعاونهما بعد فترة طويلة من الفتر الذي سيطر على علاقاتهما خلال الأعوام السابقة. ومما ساهم في التقارب بين البلدين ولا سيما في المجال العسكري ان القادة العراقيين العسكريين اكثر خبرة ودراية بالأسلحة والمعدات العسكرية الروسية، اذ ان العقيدة الروسية هي التي كانت سائدة في الجيش العراقي منذ عام ١٩٥٨^(١١). وفي عام ٢٠٠٩ حصلت شركتا (لوك اويل) و(غازبروم) على العديد

من العقود في العراق، وفي نفس العام كانت السفارة الروسية في بغداد قد اجريت مفاوضات مع الحكومة العراقية وذلك في اطار تسليح الجيش العراقي^(٢٢). وفي اطار التعاون العسكري بين البلدين، فقد اعلنت روسيا عن عقد صفقة لبيع الاسلحة الى العراق في عام ٢٠١٢، والتي بلغت قيمتها (٤,٢) مليار دولار والتي على اثرها اعلنت روسيا عن تزويد العراق بنحو (٤٠) مروحية قتالية من طراز (مي ٣٥ ومي ٣٨) والمعروفة (بصياد الليل)، ويعد هذا الاتفاق اكبر صفقة تمت بدفعة واحدة مع روسيا وساهم في جعل العراق ثاني اكبر مشتر للأسلحة الروسية بعد الهند ومنتساويا مع الصين^(٢٣). ولم يقتصر تواصل موسكو على بغداد فحسب، بل تعداها ليصل الى كردستان العراق ليظهر مرة اخرى عزم روسيا الجاد على العمل مع الجميع، حتى انه جازف بمثل هذه الخطوة مما اثار غضب بغداد، وتسبب في فقدان موسكو بعض العقود مع الحكومة هناك، فشركة لوك اويل على سبيل المثال ادت دورا رئيسيا كمصدر مهم للطاقة في كردستان العراق، وفي عام ٢٠١٢ وقعت (غازبروم) للنفط صفقتين مع الحكومة كردستان، ما جعلها الشركة النفطية الرابعة الكبيرة التي تدخل الى المنطقة في منافسة كل من شيفرون واكسون وموبيل الامريكيتين وتوتال الفرنسية، وفي فبراير ٢٠١٣ قام مسعود برزاني رئيس اقليم كردستان العراق بزيارة رسمية الى روسيا اذ وقع الطرفان على عقود اقتصادية مكنت شركة (غازبروم) النفطية من الدخول في مشاريع نفطية وتحديد مشروع حلبجة والذي يعد ثالث مشروع نفطي روسي في كردستان العراق، الذي دفع ببغداد من جهتها الى التعامل بتوازن مع هذا السلوك بسبب رغبتها في شراء اسلحة روسية^(٢٤).

يضاف لما تقدم ذكره من تنامي للدور الروسي في العراق لاسيما على الصعيد السياسي منه وسعي روسيا الى تكريس نفوذها في رسم خارطة السياسة في العراق، هو الاندفاع الروسي لملء الفراغ الذي ولده تراجع الدور الامريكي في المنطقة وهو ما عدته روسيا فرصة سانحة لاغتنامها لتعيد دورها المفقود، خاصة وان الانسحاب الامريكي من العراق ترتب عليه تداعيات امنية مثلت مصدرا لتهديد الامن القومي الروسي عبر تحول العراق الى ساحة للتنظيمات الارهابية التي انضم اليها شباب ينتمون الى الجوار الروسي ويمثل تهديدا لها في حال عودته^(٢٥). وعليه عند تقييم هذه الفترة نجد ان روسيا لعبت دورا يتعلق بالحفاظ على مصالحها والحيلولة دون تعرضها للتهديد عبر تعزيز العلاقات بين البلدين والحفاظ على ديمومة المصالح والتعاون ولاسيما في المجال الاقتصادي والعسكري، مع محاولة التأثير في السنوات الاخيرة على ايجاد حلفاء لها داخل خارطة السياسة العراقية تضمن المحافظة على مصالحها مستقبلا، لاسيما رئيس الوزراء السابق نوري المالكي وائتلافه، فضلا عن الثقل الكردي الا ان هذا التأثير لم يكن بالمقدار الذي يوازي تأثير الولايات المتحدة الامريكية، كما انه تطور لاحقا وكما سيتم تناوله في المطلب القادم.

المطلب الثاني: مستقبل الدور الروسي في الانتخابات العراقية لعام ٢٠١٨

بعد انتهاء الانتخابات العراقية في عام ٢٠١٤ وما افرزته من خارطة سياسية جديدة لم تختلف كثيرا عن سابقتها في تكريس حالة الانقسام والتوازن بمقدار معين بين الاطراف السياسية بمختلف توجهاتها وعدم افرار قائمة وطنية شاملة او تحقيق اغلبية ساحقة تقضي على حالة الانقسام والتشطي الداخلي بدأت المشاريع

والمخططات والاجندات الدولية تظهر مع بدايات اعلان الانتخابات، فالقائمة الاكبر كانت من نصيب دولة القانون بزعامة نوري المالكي الاقرب الى محور الممانعة، والمقرب من ايران وروسيا، والذي جاهد في سبيل تجديد مدة حكمه لولاية ثالثة، وله مؤيدون وحلفاء على المستوى المحلي والاقليمي والدولي ولاسيما روسيا، فهو حليف استراتيجي، وجه بوصلة العراق تجاه روسيا في الفترة السابقة التي تم التطرق لها انفا، وادار ظهره لما يفترض ان يكون حليف العراق الاستراتيجي والذي تربط العراق به اتفاقية الاطار الاستراتيجي، والمتمثل بالولايات المتحدة الامريكية. كما ظهر متغير آخر والمتمثل باحتلال تنظيم داعش الارهابي لثلاث محافظات عراقية مشكلا خطرا حقيقيا على مركز الحكم في بغداد بطريقة دراماتيكية اذهلت العالم، ليدخل العراق في حقبة جديدة تختلف شكلا ومضمونا عما سبق، وفي خضم الصراع الدائر بين الكتل السياسية ولاسيما الاصرار من قبل الكثير من الكتل سواء السنوية منها او الكردية وحتى الشيعية، بعدم تجديد الولاية للمالكي، مصحوبا ذلك بضغط اقليمي، وكذلك الضغط الواضح جدا للجانب الامريكي على استبعاد المالكي تم تكليف الدكتور حيدر العبادي برئاسة الحكومة الجديدة، ليتحمل ثقل المسؤولية.

امتازت هذه الفترة بتراجع كبير للاستراتيجية الامريكية في المنطقة اذ شهدت اكثر ايامها ضعفا وترددا بسبب سياسات الرئيس اوباما، وبهذا الصدد وصل حيدر العبادي إلى واشنطن في زيارة رسمية مطلع عام ٢٠١٥ على رأس وفد حكومي طلبا للسلاح، كان ذلك قبل معركتي الأنبار والموصل، إلا أن العبادي عاد إلى خالي الوفاض بعد أن رفضت واشنطن دعم العراق بالسلاح والعتاد العسكري، وهو الأمر الذي دفع بالعبادي إلى تغيير بوصلته، والاتجاه إلى العاصمة الروسية موسكو، جاء ذلك في وقت تشهد العلاقات الروسية العراقية حالة من الدفء والارتياح والتعاون^(٢٦). وهو ما أكدته رئيس كتلة التغيير البرلمانية الكردية في برلمان العراق، النائب هوشيار عبدالله، في تصريحات لوكالة سبوتنيك الروسية، حول زيارة رئيس البرلمان، سليم الجبوري، في أبريل الماضي في وقت سابق. وجاءت تلك الزيارة في وقت كانت فيه العاصمة العراقية تستقبل مبعوثا خاصا للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط لإجراء مباحثات ومع كبار المسؤولين العراقيين بشأن تسليح الجيش العراقي ومناقشة الأزمة اليمنية. وأضاف المتحدث باسم الحكومة العراقية سعد الحديثي، أن رئيس الوزراء العراقي يحمل ثلاثة ملفات لبحثها مع المسؤولين الروس، منها دعم العراق عسكريا واستخباريا، وتسليح القوات الأمنية، التي تخوض حربا شرسة ضد تنظيم داعش في شمال وغرب البلاد، والتصدي لمخاطر الإرهاب والتطرف^(٢٧). ومن جانبه يرى الباحث في شؤون الجماعات المسلحة، هشام الهاشمي، أن معاناة العراق بسبب حالة الاستنزاف الحادة في العتاد والسلاح، هي التي دفعته إلى تغيير بوصلته إلى موسكو بدلا من واشنطن طلبا للدعم ضد الإرهاب، في أعقاب رفض أمريكا كل أنواع الأسلحة التي طلبها العبادي، للحرب على داعش، وأيد المحلل السياسي العراقي، إحسان الشمري رأي الهاشمي، واصفا توجه العراق شرقا، إلى روسيا الاتحادية لتسليح الجيش العراقي، بأنه (خطوة في الاتجاه الصحيح)، بعد إخفاق الولايات المتحدة الأمريكية في حفظ أمن العراقيين وأضاف الشمري، كان يجب على الولايات المتحدة، دعم العراق عسكريا واستخباريا، مع رفع جاهزية القوات العراقية، لكن العبادي، أصيب بصدمة كبيرة بعد أن رأى مماطلات واشنطن في إنقاذ العراق، هو ما دفعه إلى تلبية دعوة الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين^(٢٨). كما تعزز الدور الروسي في المنطقة بعد قرار الاخيرة التدخل عسكريا في

سوريا، وجاءت العملية العسكرية الروسية على شكل مفاجئة لجميع الاطراف المعنيين بالشأن السوري، فبعد اعلان منح الرئيس الروسي بوتين تفويضا لنشر قوات عسكرية في سوريا انتقلت روسيا من الدعم السياسي والعسكري غير المباشر الى المشاركة الحقيقية بطائرات حربية تحوم في سماء سوريا، تقاتل في صفوف جيش النظام (٢٩). وهو ما ترجم لاحقا من خلال التنسيق مع كل من ايران والعراق وسوريا في الحرب ضد تنظيم داعش، والاعلان عما سمي بـ(مركز التنسيق الرباعي) نواة حلف سياسي وعسكري على الأرض، بإحداث اختراق في الخارطة السياسية في المنطقة لصالح بلورة استراتيجية استخباراتية وقاتالية هجومية ضد داعش^(٣٠)، لكن سرعان ما تراجعت هذه الخطوة ولم تجد لها تطبيقا حقيقيا على ارض الواقع، سيما مع وصول ترامب الى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة الامريكية وتغيير استراتيجية الولايات المتحدة عما كانت عليه استراتيجية اوباما.

ومما تقدم تظهر المعطيات المطروحة مدى درجة ونوع ومدى التعاطي الروسي مع الخارطة السياسية العراقية، ويمكن استشراف هذا التعاطي من خلال ظهور نوع من التقرب لجناح المقاومة وهذا الامر قد يفضي الى دعمها للتحالف الوطني العراقي وما يطرحه من برامج انتخابية، ومن جراء مصالحها الاقتصادية مع الاكراد قد تدفع ببعض الكتل والاحزاب الكردية الى المشاركة الفاعلة في الانتخابات وقبول ما يصدر عن الحكومة الاتحادية من ضرورات سياسية وقانونية تبقئهم شريك في العملية السياسية لتجاوز ما افرزه الاستفتاء على انفصال القليم من تداعيات، كما قد تتقارب مع بعض القوى السنية المؤيدة لاجراء الانتخابات في موعدها والسعي بالمساعدة لحل مشاكل بارزة لديهم مثل مشكلة النازحين.

المطلب الثالث: تشكيل الحشد الشعبي ودوره في المعادلة السياسية القادمة:

وعلى الصعيد الداخلي للعراق وبعد المضي بتحريير الاراضي التي احتلتها تنظيم داعش بدأت ملامح الصراع السياسي بين الكتل والاحزاب والاطراف كافة بالظهور، ولم تتوانى روسيا من توظيف هذا الصراع بما يخدم مصالحها في عراق ما بعد داعش، سيما بعد ان دخل رقما جديدا على المشهد العراقي وهو (الحشد الشعبي) بما يمثله من ثقل ورقم صعب يحتسب له انقاذ العراق من حالة الانهيار بيد تنظيم داعش، وتحقيق انتصارات كبيرة بدعمه للقوات المسلحة بصنوفها المختلفة، ومع ما رافق تشكيل الحشد الشعبي من اعتراضات محلية واقليمية ودولية التي عدته ذراع ايران في العراق، كما هو حزب الله في لبنان، الا ان الحشد اصبح مؤسسة رسمية تابعة للقائد العام للقوات المسلحة ونظم عمله بقانون اقره البرلمان العراقي. وقد حاول رئيس الوزراء السابق نوري المالكي مرارا وتكرارا اثبات انه اول من امر بتشكيل الحشد الشعبي وتسليحه^(٣١)، ومن ثم ان له ولاءات كبيرة من الفصائل المكونة للحشد والتي ستدعمه في الفترة المقبلة سياسيا في الانتخابات وعلى مستويات اخرى.

وتشير بعض التسريبات الاعلامية الى ان ستة من التوجهات الحشدية والحركات الاسلامية التي تشارك بألوية في الحشد الشعبي اتفقت على خوض الانتخابات العراقية عام ٢٠١٨ بقائمة واحدة تسمى (منتصرون) مدعومة من قبل اوساط اسلامية في الساحة العراقية وقد تكون غير بعيدة عن مدار الجارة ايران. كما تشير التسريبات ايضا الى اتصالات اجرتها اطراف قائمة منتصرون وتحظى باحترام وتقدير كبيرين من قبل الاحزاب

العراقية التي تشارك في الحشد ويتوقع لها ان تكون قوائم منافسة في العاصمة العراقية وفي مدن الجنوب الخزان الحقيقي للحشد الشعبي(٣٢).

من هنا جاءت زيارة المالكي الى روسيا في نهاية شهر تموز من عام ٢٠١٧ والتي صرح فيها بالقول (لقد أكدت، وأجدد التأكيد على أنه لولا الموقف الروسي، لدمرت المنطقة برمتها، ورسمت لها خارطة جديدة وغير عادية. ولولا الدور الروسي المغاير للدور الأمريكي، لسقط النظام في سوريا، وعزز الإرهابيون مواقعهم وتغيرت خارطة المنطقة وسقطت بغداد في نهاية المطاف)(٣٣)، وقد فسرت هذه الزيارة من قبل بعض المراقبين على انها محاولة من ايران لزوج المالكي في حوار مع الروس باعتباره رجلها القوي في العراق(٣٤)، في حين يرى البعض ان لها اهداف مخفية تتناول مستقبل الخارطة السياسية العراقية وامكانية الدفع بموسكو الى التدخل في اطار اللعبة الانتخابية المقبلة. وقد نشر المركز الروسي للشؤون الدولية تقريراً عن هذه الزيارة تحدث فيه عن (أن القادة العراقيين قد أُجبروا على محاولة حل مشكلة الاستفتاء في إقليم كردستان بمساعدة روسيا، التي تجمعها علاقات طويلة الأمد مع كردستان العراق. ومن الواضح أن الدبلوماسية الروسية تعد الحل الأخير لأصعب المشاكل التي يواجهها العراق)(٣٥)، وتؤكد مصادر كردية ان المالكي طلب تدخل روسيا لإيجاد نوع من توازن القوى، في ضوء معلومات إيرانية تحذر من عواقب هذه التحركات على وحدة العراق وخارطة السلطة المقبلة. وتشير بعض الآراء الى ان سيناريوهات عديدة مطروحة في المرحلة المقبلة، وان روسيا وحليفاتها ايران سوف تسعى لدعم حكومة الاغلبية وذلك من خلال الحلفاء التقليديين لإيران ومن خلفها سوريا والمتحكمين حالياً بالمشهد السياسي، فضلاً عن التيارات السياسية الجديدة و الحشد الشعبي بإطاره السياسي.

وان ما يدعم هذا الرأي الذي ذهب الى تدخل روسي في الانتخابات القادمة من خلال (القوة الناعمة) هو ان روسيا تمكنت من التأثير على انتخابات نحو (٢٤) دولة، على مدى الأربع سنوات الماضية، وفي هذا الصدد، أقر مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية جيمس كلابر، في إحدى جلسات الاستماع في مجلس الشيوخ الأمريكي، أن هذه المجموعة ربما تشمل أكثر من عشرين دولة، وأضاف كلابر أن موسكو حاولت التأثير على نتائج الانتخابات والآراء السياسية والشعبية بدرجات متفاوتة في العديد من البلدان. وفي السياق نفسه، صرح دبلوماسيون أوروبيون "مما لا شك فيه، ستحاول روسيا التأثير على الحملات الانتخابية القادمة، كما أنها ستتحرك على نطاق أكبر في سبيل تحقيق هدفها. ومن جانب آخر، أكد دبلوماسيون آخرون أن هذه التصريحات ليست مجرد ادعاءات، وإنما هي مبنية على أدلة تثبت محاولات روسيا النشطة والفاعلة للتأثير على الانتخابات في مختلف الدول، حتى تتمكن من السيطرة على هياكل الحكم مستقبلاً، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الطموحات الروسية ليست دليلاً على التفكير الإيجابي لروسيا، وإنما هي برهان على أن موسكو لا تفكر إلا في مصلحتها الشخصية ومستقبلها(٣٦).

المبحث الثالث: التعاطي البريطاني مع الانتخابات العراقية المقبلة:**المطلب الأول: أهمية العراق في السياسة الخارجية البريطانية:**

تعد بريطانيا دولة عظمى لها سياسة خارجية مميزة، ومؤسسات معروفة لها آليات متكاملة في كيفية صياغة إستراتيجياتها وصنع القرار السياسي الخارجي. ويعد العراق من أهم الدول التي حظيت ولا تزال تحظى باهتمام بريطانيا، ومؤسسة السياسة الخارجية فيها على وجه التحديد، تدرك تماماً أهمية العراق لبريطانيا تحديداً، وأهميته في العالم عموماً. وتجدر الإشارة الى انها من أهم الدول التي لها دور رئيس في القرارات السياسية والاقتصادية في المحافل الدولية والاتحاد الأوروبي بشأن الشرق الأوسط عموماً والعراق خصوصاً، كما كان لها تاريخ عريق في العراق وتعد من مؤسسي الدولة العراقية الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى، ولها أدوار مهمة في الساحة السياسية العراقية، واستمر تأثير سياسات بريطانيا إزاء العراق وبالتحالف مع الولايات المتحدة والذي أدى إلى احتلال العراق في ٢٠٠٣. وقد شهدت العلاقات بين البلدين تطورات مهمة خلال السنوات القليلة الماضية فبعد انتهاء العمليات العسكرية البريطانية في العراق في نيسان ٢٠٠٩، وانسحاب القوات البريطانية المقاتلة مع نهاية تموز ٢٠٠٩، وبعد وصول حكومة ائتلافية جديدة في بريطانيا عام ٢٠١٠ بقيادة رئيس الوزراء كولدن براون خلفاً لحكومة حزب العمال السابقة بقيادة توني بليز، سعت الحكومة البريطانية آنذاك إلى إقامة علاقات ثنائية قوية بمختلف المجالات مع العراق، مركزة على الروابط الثقافية والتعليمية والتجارية والتنمية، إذ نظرت الحكومة البريطانية إلى العراق الجديد على أنه حجر أساس للاستقرار في منطقة الخليج العربي. وقد ركزت بريطانيا في علاقاتها مع العراق بعد انتخابات عام ٢٠١٠ على تطوير العلاقات الاقتصادية لفتح المجال امام الشركات البريطانية ولا سيما النفطية منها للاستثمار في العراق، فضلاً عن تعزيز التعاون الثقافي والتعليمي (٣٧).

وعبرت الحكومة البريطانية عن رغبتها في دعم العراق على تطوير قدراته الذاتية كونه شريك أساسي في معالجة التحديات العالمية التي تواجه البلدين، المتمثلة بالقدرة على توفير الاستقرار والأمن والرخاء المستدام، وقد عدت الحكومة البريطانية أن استقرار العراق ونجاحه في ترسيخ الديمقراطية ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمصالح البريطانية داخل المنطقة وخارجها، ورأت الحكومة البريطانية بأن بإمكان العراق أن يمارس دوراً فاعلاً في حفظ التوازن الإقليمي، ولاسيما مع إيران، وذلك من خلال موقعه الجيوستراتيجي، وعلاقاته مع دول الجوار العربية، فضلاً عن الاحتياطي النفطي الهائل، وموارده البشرية (٣٨). وقد بدى التأثير والدور الفاعل لبريطانيا في انتخابات عام ٢٠١٤ من خلال تشكيل الحكومة برئاسة الدكتور حيدر العبادي حينها، إذ وصفت انها بريطانية بامتياز، ذلك ان معظم الوزراء والقيادات العليا في مناصب السلطة التنفيذية يحملون الجنسية البريطانية ولهم علاقات وطيدة بها فضلاً عن تواجد عائلاتهم اصلاً فيها، إذ ان رئيس الجمهورية فؤاد معصوم يحمل الجنسية البريطانية كما ان رئيس الوزراء حيدر العبادي يحمل الجنسية البريطانية ايضاً فضلاً عن نائبه لشؤون الطاقه الذي الغي منصبه لاحقاً بهاء الاعرجي، ووزير الخارجية ابراهيم الجعفري، ووزير الداخلية المستقل لاحقاً محمد الغبان والقائمة تطول، وهو ما يصب بشكل واخر في طبيعة العلاقة التي سترتبط العراق ببريطانيا مع وجود هكذا تشكيلة.

المطلب الثاني: مستقبل التعاطي البريطاني مع انتخابات عام ٢٠١٨:

في هذا السياق خاض العراق في عام ٢٠١٦ جولة مفاوضات مع بريطانيا للحصول على موافقة إقراضه (١٠) مليارات جنيه استرليني، لدعم مشاريع البنى التحتية، وفي عام ٢٠١٧ وقعت كل من الحكومتين العراقية والبريطانية، مذكرة تفاهم تقوم فيه بريطانيا بموجبها بمنح قرض بقيمة (١٠) مليارات جنيه استرليني أي ما يعادل أكثر من (١٢) مليار دولار لتمويل مشاريع في العراق، وحسب تصريحات وزير المالية العراقي بالوكالة عبد الرزاق العيسى إن (الحكومة ذاهبة باتجاه تنفيذ المشاريع الاستثمارية مع الشركاء الدوليين من الشركات الرصينة الخاصة وليست شركات حكومية) واطاف، (أنه يمكن التعاقد فقط مع شركات بريطانية لتنفيذ المشروعات التي تمول من هذه القروض)(٣٩). ومع اقتراب انتخابات عام ٢٠١٨ ستسعى بريطانيا بكل الطرق والوسائل الى تعزيز مصالحها السياسية والامنية والاقتصادية من خلال التأثير بمخرجات هذه الانتخابات والعمل على وصول الاحزاب والشخصيات القريبة منها لتكون ضامنة لمصالحها، سيما اذا ما علمنا انها تعمل على إيجاد أسواق بديلة وعقد شراكات تعوضها عما ستفقد بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى ضمان حصتها من الاستثمارات في مرحلة إعادة الإعمار التي تقترب العراق منها يوماً بعد آخر مع اقتراب القضاء على داعش، وتزامن ذلك مع توجهات رئيس الوزراء الحالي نحو تقديم التسهيلات للشركات والمستثمرين الراغبين في دخول العراق واعفائهم من شروط تشغيل اليد العاملة العراقية، وهو ما يدفع بريطانيا الى ان تحجز لها موطئ قدم على الصعيد السياسي من خلال ضمان وصول رئيس الوزراء العبادي لفترة وزارية ثانية.

الخاتمة والتوصيات

في الختام يمكن القول ان القوى الدولية الفاعلة على الساحة الدولية كالولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية وبريطانيا سوف تسعى وبشتى الوسائل الممكنة للتأثير في مخرجات الانتخابات العراقية المقبلة عام ٢٠١٨ بما يعزز ويؤمن مصالحها الاستراتيجية في هذا البلد ، كما ان هنالك قوى دولية اخرى مثل المانيا وايطاليا تمارس دورا بعضه ثقافي وامني مثل الاولى والآخر دور امني مثل ايطاليا وهذا لا يبرز اثره على الانتخابات المقبلة ولكنه يتعاطى مع كل متغيرات المشهد السياسي العراقي. ومما تقدم يمكن اقتراح بعض التوصيات وكما يأتي:

- ١- ان تغادر الاحزاب السياسية والشخصيات الفاعلة فيها اسلوب استجداء الدعم او الاستقواء بالجهات الخارجية وسفارات الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية والدول الاقليمية الفاعلة في العراق، كما حصل في التجارب الانتخابية السابقة لأنها تؤدي الى فرض هذه الدول لأجندتها الخاصة وإملاءاتها على هذه الشخصيات والاحزاب وهو ما لا يصب في مصلحة البلد.
- ٢- ضرورة ان يبعد صراع الارادات والمحاور بين الولايات المتحدة من جهة وايران وروسيا من جهة عن مجريات العملية الانتخابية والتنافس بين الاحزاب والكتل، لما لهذا الصراع من آثار سلبية على مستقبل العملية السياسية كما حصل في الفترة السابقة.

- ٣- ضرورة تبني الكتل والاحزاب السياسية لمشروعات سياسية وبرامج انتخابية تتلاءم ووضع العراق الحالي، وتلبي مصالح شعبه، وتحفظ بعلاقات براغماتية ومصالحية متوازنة مع الاطراف الاقليمية والدولية التي يعد العراق من اولوياتها، وان لا تكون تابعة او ممثلة لنفوذ ومصالح تلك الدول على حساب الوطن والمواطن.
- ٤- منع الفصائل المقاتلة ضمن قوات الحشد الشعبي من الاشتراك في الانتخابات المقبلة، وذلك لتعارض مشاركتها مع طبيعة عملها المقتصر على العمل العسكري الذي انطلق مع فتوى الامام السيستاني والذي كرر في توجيهاته بانهم متطوعون للدفاع عن الوطن من خطر تنظيم داعش فقط، وكذلك لامتلاك هذه الفصائل للسلاح مما يفرغ العملية الانتخابية من مضمونها ويشكك في شرعيتها سيما اذا اخذنا بنظر الاعتبار عدم الاعتراف الاممي من قبل الامم المتحدة وكذلك الحال الولايات المتحدة والاتحاد والدول الاقليمية كالمملكة العربية السعودية ودول الخليج التي تعتبر هذه الفصائل ذراع ايران في العراق. اما من يترك العمل العسكري من اعضائها ويتفرغ للعمل السياسي فان القوانين النافذة كفيلة بتنظيم آليات الانخراط ضمن العمل السياسي والتنافس الانتخابي.
- ٥- تجاوز المشاكل التقنية والفنية في عمل مفوضية الانتخابات وكذلك تنظيم اكثر حيادية لدور دعم بعثة الامم المتحدة (يونامي) وذلك لتكون الانتخابات سليمة وشفافة وتعكس نتائج حقيقية، ولا تثار الشبهات حول ادائها او سيطرت ونفوذ جهات خارجية على النتائج، سيما بعدما اثيرت الشكوك حول دور الاجهزة المخابراتية للتلاعب بنتائج الانتخابات سواء من قبل روسيا او الولايات المتحدة الامريكية.
- ٦- تفعيل قانون الاحزاب السياسية مع التشديد على القضايا التي تتعلق بتمويل الاحزاب منعا لاستغلال هذا الموضوع من قبل الجهات الخارجية كالدول والمؤسسات على المستوى الاقليمي والدولي والتي كان لها دورا اساسيا في محنة العراق في الفترة السابقة، بسبب فرض الجهات الممولة لأجنداتها على توجهات واداء هذه الاحزاب ما جعل العراق ان يصبح ساحة لصراع المصالح والاجندات الخارجية.

المصادر

- ١ - مايكل نايتس، دور الولايات المتحدة في الحياة السياسية للعراق بعد الانتخابات، معهد واشنطن، ٢٤/٤/٢٠١٤، متاح على الرابط: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-u.s.-role-in-iraqs-postelection-politics>
- ٢ - ذكر الدكتور احمد الجلبي رئيس حزب المؤتمر الوطني العراقي سابقا قلقه من الدور السلبي الذي يقوم به بعض اعضاء البعثة اثناء لقائه بوفد الاتحاد الاوربي الخاص بالانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠، ولمزيد من التفاصيل انظر، الدكتور الجلبي ينتقد الدور السلبي لبعض ممثلي الامم المتحدة في العراق، وكالة انباء برائنا، ٢٥/٢/٢٠١٠، على الرابط: www.burathanews.com/news_article_٨٨١٣٩ .
- ٣- اتفاق الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق و الولايات المتحدة الأميركية، منشورة على الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي على الرابط: <http://www.cabinet.iq/PageViewer.aspx?id=٩>
- ٤ - واشنطن تؤكد ان عدد العاملين في سفارتها ببغداد يبلغ (١٥) الف، منشور على موقع السومرية نيوز بتاريخ ١٠/١٢/٢٠١١، على الرابط الاتي: <http://www.alsumaria.tv/news/٤٩٠٧١> .
- ٥ - كيف رسم المالكي حدود النفوذ الامريكي في العراق، مقال منشور في وكالة رويترز ووكالة نون بوست بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٠ على الرابط الاتي: <http://www.noonpost.org/content/٣١٠١>
- ٦ - مصطفى سعد، التحالف الدولي يخطط لمعركة صعبة بالعراق ويحدد دوره بعد هزيمة داعش، السومرية نيوز، بتاريخ ٨/٩/٢٠١٧، على الرابط: <http://www.alsumaria.tv/news/٢١٥١١٤/>

- ٧ - تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق، تحقيق استقرار طويل المدى لضمان هزيمة داعش، ريان كروكر، د. نسيبة يونس، مركز ريفيق الحريري للشرق الاوسط، ٢٠١٧، ص ٤.
- ٨ - المصدر نفسه، ص ١٥.
- ٩ - الوكالة الامريكية للتنمية تدعم العراق ب٣ ملايين دولار في الانتخابات التشريعية المقبلة، بيان صحفي منشور على موقع السفارة الامريكية في العراق على الرابط الاتي: <https://iq.usembassy.gov/ar>
- ١٠ - تقرير مجموعة مستقبل العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٤
- ١١ - تقرير امريكي يحلل اسباب دعم واشنطن لبغداد ضد اربيل، تقرير منشور على موقع نأ نيوز بتاريخ ٢٠١٧/١١/٨، على الرابط الاتي: <http://nabaa.news/web/article?id=٢٧٦٩#.WgM٣Z١fyHvE.facebook>
- ١٢ - فورين بولسي: فوز العبادي في الانتخابات المقبلة فوز للعراق، تقرير منشور على موقع ارم نيوز، بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٧، على الرابط الاتي: <https://www.aremnews.com/news/arab-world/١٠٣٠٦٤٩>
- * - تجدر الإشارة الى ان رئيس الوزراء حيدر العبادي قد حدد وجهة حربه القادمة بعد القضاء على تنظيم داعش مؤكدا ان الحرب ستكون على الفساد وان حكومته اكتشفت شراكة تضم مجموعة من الفاسدين الذين اتفقوا مع مهربي النفط في اقليم كردستان العراق، وقد وردت هذه التصريحات بتاريخ ٢٠١٧/١١/٧.
- ١٣ - صافيناز محمد احمد، الحراك السياسي في العراق التأقلم مع مرحلة ما بعد داعش والاستعداد للانتخابات التشريعية ٢٠١٨، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٧/٩/١٠، على الرابط: <http://acpss.ahram.org.eg/News/١٦٣٩٦.aspx>
- ١٤ - العبادي يرد على تيلرسون: مقاتلو الحشد الشعبي مل العراق والمنطقة، تقرير منشور على موقع bbc عربي، بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٤، على الرابط: <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-٤١٧٣٠٦٤١>
- ١٥ - موناليزا فريجه، السعودية تمد يدها للعراق ما بعد داعش بتشجيع امريكي، جريدة النهار، ٢٧/شباط/٢٠١٧.
- ١٦ - الاء طالب خلف، مستقبل العلاقات العراقية السعودية ما بعد داعش التحديات والفرص، بحث منشور في وقائع المؤتمر العلمي السنوي لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، الاستقرار الامني والمجمعي في العراق لمرحلة ما بعد داعش، جامعة بغداد، ٢٠١٧/١٠/٢٣، ص ١٠
- ١٧ - صحف عربية تناقش زيارة مقتدى الصدر الى الامارات، تقرير منشور على موقع bbc عربي بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٦، على الرابط: <http://www.bbc.com/arabic/inthepress-٤٠٩٤٤٦٦>
- ١٨ - تقرير مجموعة مستقبل العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٦، ص ١٠
- ١٩ - نقلا عن، السياسة الروسية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣، ترجمة سناء البديري، دراسة منشورة في موقع جريدة الصباح الجديد بتاريخ، ٢٠١٦/١٢/٣، على الرابط الاتي: <http://newsabah.com/newspaper/١٠٣٦٦٩>
- ٢٠ - David Filipov, Russia Offers to Ease Iraq Debt for Oil Contracts, Boston Globe, December ٢٣, ٢٠٠٣.
- ٢١ - سليم كاطع علي، محددات السياسة الروسية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، منشور بتاريخ، ٢٠١٦/١١/١٠، على الرابط: <http://mcsr.net/news٢٠١>
- ٢٢ - See Lukoil Iraq page: <http://lucoil-overseas.com/projects/irak>.
- ٢٣ - سليم كاطع علي، مصدر سبق ذكره.
- ٢٤ - انا بورشيفكايا، روسيا في الشرق الاوسط الدوافع الاثار الامال، دراسة صادرة عن معهد واشنطن في فبراير ٢٠١٦، مراجعة وترجمة مركز ادراك للدراسات والاستشارات، ص ٣٣.
- ٢٥ - السياسة الروسية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره.
- ٢٦ - اوباما يلتقي العبادي في واشنطن وتسليح الجيش العراقي لم يحسم بعد، تقرير اخباري منشور على الرابط الاتي: <http://alwaght.com/ar/News/٨٣٨٢>.
- ٢٧ - مروان عبدالعزيز ونازك خضير، العراق يعدل بوصلته الى روسيا بعد العشاء الاخير في واشنطن، تقرير منشور على موقع سبوتنك بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٢، على الرابط: <https://arabic.sputniknews.com/analysis/٢٠١٥٠٥٢١٠١٤٢٥٩٩٩٠>

- ٢٨ - المصدر نفسه.
- ٢٩ - التدخل العسكري الروسي في الازمة السورية، تقدير موقف، مركز برق للأبحاث والدراسات، مصر، ٢٠١٥، ص ١.
- ٣٠ - عبد الله كوفي، مركز التنسيق الرباعي معاني ودلالات، تقرير منشور على موقع باسنيز بتاريخ ٢٩/٩/٢٠١٥ على الرابط:
<http://www.basnews.com/index.php/ar/opinion/٢٢٧٩٧٣>
- ٣١ - المالكي يكشف حقيقة تحرير الموصل ودور روسيا في منع المنطقة من الانهيار، مقابلة مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي مع (سبوتنك) بتاريخ ٢١/٧/٢٠١٧، على الرابط:
<https://arabic.sputniknews.com/interview/٢٠١٧٠٧٢١١٠٢٥٢٠٨٣٠٠>
- ٣٢ - خرائط انتخابات ٢٠١٨ على طاولة متغيرات جديدة، تقرير خاص لموقع المدار للسياسة منشور بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠١٧ على الرابط الاتي:
<http://www.almedar.com/?p=٥٣٤٠>
- ٣٣ - المالكي في موسكو بحثا عن تعزيز الدور الروسي في العراق والمنطقة، موقع قناة (RT)، بتاريخ ٢٤/٧/٢٠١٧ على الرابط الاتي:
https://arabic.rt.com/middle_east/٨٩٠٠٥٨-
- ٣٤ - نوري المالكي يعرض على روسيا دوره في محور الممانعة، صحيفة العرب، عدد ١٠٧٠١، بتاريخ ٢٤/٧/٢٠١٧.
- ٣٥ - المركز الروسي للشؤون الدولية: نوري المالكي يقترح على روسيا تعزيز نفوذها في العراق، ترجمة مركز ادراك للدراسات والاستشارات، منشور بتاريخ ٢١/٨/٢٠١٧، على الرابط:
<http://idraksy.net/nuri-al-maliki-suggested-that-russia-strengthen-its-influence-in-iraq>
- ٣٦ - ليويوف ستيوشوفا، روسيا تؤثر على مصير انتخابات ٢٤ بلدا في العالم، ترجمة نون بوست، منشور على الرابط الاتي:
<http://www.noonpost.org/content/١٦١٩٤>
- ٣٧ - ستار جبار الجابري، الاستراتيجية البريطانية ازاء العراق، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد ٢١، ٢٠١٥، ص ٣٥٤، ص ٣٦٣.
- ٣٨ - التقرير السنوي للسفارة العراقية في لندن لعام ٢٠١٢.
- ٣٩ - بريطانيا تتجه للعراق.. الاهداف والدلالات، تقرير منشور على موقع نون بوست بتاريخ ٦/٣/٢٠١٧ على الرابط الاتي:
<https://www.noonpost.org/content/١٦٩٣٦>